ويجوز في حكاية المضاعَفة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف ألا تَرَى أنّ الضّاد والكاف إذا أُلّفَتَا فبدُيء بالضّادِ فقيل : (ضك) كان تأليفاً لم يحسُن في أبنية الأسماء والأفعال ألا مفصولا بين حَرْفَيه بحرف لازم أو أكثر من ذلك الضّنْك والضحك وأشباه ذلك .

وهو جائز في المضاعف نحو الضّكضاكة من النساء .

فالمضاعَفُ جائز فيه كل غَثّ وسَمين من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك .

والعربُ تشتَقُ في كثير من كلامها أبنية المُضَاعف من بناء الثلاثي المُثقّل بحَرْفَيْ التضعيف ومن الثلاثي المعتلّ ألا ترى أنّهم يقولون : صلّ اللّجَامُ يَصِلّ صليلاً فلو حَكَيتَ ذلك قُلْتَ : صَلّ تَمُدّ اللام وتثقّلها وقد خَفّفتَها في الصلصلة وهما جميعاً صوت اللّجَامُ فالثّقَل مدّ والتضاعُف ترجيعٌ يَخِفّ فلا يتمكن لأنّه على حَرفين فلا يتقدّر التصريف حتى يُضَاعَفَ أو يُثَقّل فيجيءُ كثير منه مُتّفقاً على ما وصفت لك ويَجيء منه كثير مختلفاً نحو قولك : صَرّ الجُنْدُب صريراً وصَرْصَرَ الأخطَبُ صَرْصَرَة فكأنّهم تَوَهّموا في صوت الجُنْدُبِ مَدّاً وتَوَهّموا في صوت الأخطب ترجيعاً .

ونحو ذلك كثيرٌ مختلفٌ